

†.XIIAΞ† | ΗΓΥΟΞΘ
•ΘQH•L•
•ΘZZΞL | ΞLCCΞL•Q



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

التقرير التركيبي

لأشغال الملتقى البرلماني للجهات

احتضن مجلس المستشارين يومه الاثنين 06 يونيو 2016 ، الدورة التأسيسية لـ "الملتقى البرلماني للجهات"، تحت شعار: " انخراط جماعي مسؤول في بحث إمكانات التنزيل ورهانات التنفيع".

وذلك على ضوء التوصيات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وبحضور ثلة من البرلمانيين والمسؤولين الحكوميين والمستشارين الجهويين والجماعيين ومسؤولي مؤسسات دستورية، وفعاليات من المجتمع المدني.

وقد أكد المتدخلون والمتدخلات، على أن الملتقى، يشكل فضاء لتلاقح الأفكار والآراء إغناء لتجربتنا الديمقراطية من أجل التوصل إلى اعتماد مقاربة واقعية وعملية.

واستحضر المشاركون والمشاركات

- العمل بالمتنضيات الدستورية ذات الصلة بالجهات والجماعات الترابية، وكذا مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجهات وتلك المرتبطة بالجماعات الترابية الأخرى.

- التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الواردة في خطبه ذات الصلة بالجهوية، والتي تشكل مرجعية تاريخية وفلسفية، تثير لنا طريق تنزيل الجهوية المتقدمة، كالتزام سيادي لدولة موحدة، تبتغي إصلاحا عميقا لهيكلها.

- التأكيد على أن الجهوية المتقدمة التي نبتغيها، يجب أن تكون قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا الإصلاحات الديمقراطية. وذلك في إطار سيادة الدولة ووحدة ترابها الوطني. وكذا وحدتها السياسية والتشريعية والقضائية، وممارسة الدولة لاختصاصاتها المحددة بالدستور والقوانين كما هو الحال في كل الدول الموحدة.

فيما يتعلق بالنموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية :

- اعتبار إعطاء جلاله الملك محمد السادس انطلاقة النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية في 6 نونبر 2015 ، إشارة دالة لتنفيع الجهوية المتقدمة على أرض الواقع، ووسيلة لتعزيز التعاون جنوب - جنوب التي تتميز علاقات المغرب مع البلدان الإفريقية.

- تم التذكير، أن هذا النموذج كان ثمة مقارنة تشاركية مع مختلف الفعاليات المحلية والجهوية بأقاليمنا الجنوبية. علاوة على تميزه ببرمجة واعتمادات واضحة ودقيقة تتوخى تامين الموارد الطبيعية واستثمارها لفائدة الساكنة المحلية.

الإكراهات والتحديات :

- التملك الجيد لكافة المتدخلين للمزايا الإيجابية للجهوية، والتعامل بحكمة مع التحديات المتنوعة والمتعددة التي يطرحها تنزيل الجهوية المتقدمة؛
- عدم استكمال إخراج النصوص التطبيقية للقوانين التنظيمية؛
- عدم استكمال مسلسل اللاتمرکز بالرغم من اهتمام ووعي جل المتدخلين بأهمية ذلك .
- ضمان الإستقلالية المالية للجهة والتوزيع المنصف والعاقل للموارد المالية.
- ضرورة تعزيز المقاربة التشاركية من خلال إشراك حقيقي للساكنة والفاعلين والنخب في مسلسل اتخاذ القرار الجهوي، وبلورة التوجيهات والبرامج والمشاريع وتنفيذها وتقييمها كما ينص الدستور على ذلك.
- مأسسة اللقاءات الدورية ضمن "الملتقى البرلماني للجهات" ضمن سيرورة منتظمة بغية التشاور والتقييم المتواصل، مواكبة للتفعيل المتدرج للجهوية المتقدمة، وضرورة التفكير في آلية مصاحبة للجهوية تتجاوز البعد الوطني، ليمتد إلى المحيط الإقليمي.
- يتطلب التحقيق الفعلي لالتقائية السياسات العمومية على المستوى التراي، توفر عدد من الشروط المنهجية والعملية القبلية، كما حددها التقرير النهائي للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان حول "دور الحكومة المحلية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان".
- التعاون بين جميع المؤسسات والمتدخلين لتنزيل الجهوية المتقدمة بعيدا عن الحسابات السياسية.

فيما يتعلق بتعزيز الموارد المالية للجهات :

- تم التأكيد على أهمية المستجدات التي جاء بها دستور 2011 في تفعيل الأدوار المالية للجهات، وذلك من خلال التنصيب على مبدئين هاميين يتعلق أولهما بتخصيص موارد مالية لفائدة الجماعات الترابية، حيث نصت على أنه تتوفر الجهات والجماعات الترابية الأخرى على موارد ذاتية وموارد مالية

- مرصودة من قبل الدولة أما المبدأ الثاني فيربط الاختصاصات من الدولة إلى الجهات الترايية الأخرى بتحويل الموارد اللازمة لتنفيذها.
- الإسراع في إصلاح النظام الجبائي المحلي.
- اللجوء إلى الإقتراض في حدود مؤطرة، وسقف محدد وبكيفية معقولة ومناسبة مع قدرات الجهات على الإقتراض.
- النهوض بأنشطة ومشاريع مبتكرة تؤدي إلى خلق الثروات مع المراقبة الصارمة لنفقة التسيير وخاصة المتعلقة بالموظفين.
- توسيع المنظومة القانونية للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتشمل الجماعات الترايية مع التأكيد على أهمية التدبير بحسب الأهداف وتجويد طرق البحث عن بدائل مالية.
- النهوض بالتعاون الدولي اللامركزي الذي يشكل حلا مناسباً لتعبئة التمويلات الإضافية.
- تقييم النفقات الجبائية المتعلقة بالجبائيات المحلية وإعداد تقرير سنوي حول الجبائيات المحلية.

وارتباطا بقضايا التنمية المتدمجة والمستدامة

- تمت الدعوة إلى إحداث محركات جديدة للنمو كأساس لخلق الثروة، ورافعة أساسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، وتقليص الفوارق بين الجهات، وخلق أحواض جهوية للتشغيل تكون أساساً لتقوية التماسك الإجتماعي.
- إعادة النظر في التوزيع المجالي للاستثمار العمومي بما يضمن التوازن والتضامن بين الجهات، والعمل على ضرورة إدماج واندماج السياسات القطاعية على الصعيد الجهوي، وأيضاً تسريع اللاتركيز الإداري، ومستويات التعاقد بين الدولة والجهات والتمويل في ضوء الإختصاصات المشتركة والمنقولة الخاصة بكل جهة.
- الأخذ بعين الإعتبار في برامج التنمية الجهوية، التحديات المتعلقة بالولوج إلى الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية المندرجة في مجال اختصاص الجهة على المستوى الترايي.
- التفكير الجدي في تدبير وتطوير الموارد البشرية والكفاءات الجهوية الموكل لها التنزيل العملي للجهوية المتقدمة.

وارتباطا بالمجال البيئي

- تم التأكيد على ضرورة تبني رؤية واضحة وتدير معقلن واستباقي فيما يتعلق بحماية الموارد الطبيعية وتهيئتها وتحفيز الاقتصاد الأخضر، وذلك بشراكة مع جميع المتدخلين، مع الأخذ بعين الإعتبار المقتضيات القانونية الجاري بها العمل والمعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب، علاوة التشاور مع المجتمع المدني.

- ضرورة قيام التنمية المندمجة والمستدامة على إدماج التغيرات المناخية في تصورات وسياسات الجماعات الترابية، وأن يتم استحضار العدالة المناخية باعتبارها جزءا من العدالة الاجتماعية.

- تمت دعوة الجماعات الترابية وفي مقدمتها المجالس الجهوية لمشاركة متميزة في مؤتمر الأطراف 22 COP بمراكش من خلال تقديم النماذج المتميزة ذات الصلة بالتغيرات المناخية.

وارتباطا بموضوع الديمقراطية التشاركية

- تم التأكيد على ضرورة وضع ميثاق جهوي يوضح العلاقة بالمجتمع المدني، مع إنشاء آلية لتتبع وتقييم التقدم المحقق في مسار تنزيل الجهوية المتقدمة.

- ضرورة الإفتتاح على الجامعة وعقد شراكات دائمة في هذا الإطار.

- إنشاء نظام شفاف لطلب تقديم مشاريع على أساس دفتر تحملات خاضع لدراسة الأثر مع الافتتاح المالي.

- نشر ثقافة المساواة بين الجنسين وتعزيزها جهويا وكذا الرفع من قدرات الكفاءات الجهوية.
- التسريع بإخراج الهيئات التشاورية المنصوص عليها في القانون التنظيمي المتعلق بالجهات.
- التنصيص على ضرورة إشراك الهيئات والمؤسسات الدستورية في هيئات التشاور الجهوية.